١١٠٠ صيدلية بحمص

نقيب الصيادلة لـ«الوطن»: لا يوجد أي انقطاع للأدوية والبدائل متوافرة بأسماء دوائية أخرى ولم نضبط أي صيدلية فيها دواء مهرب!!

| حمص- نبال إبراهيم

تحدث عدد من مرضى الأمراض المزمنة والمناعية بمحافظة حمص عن معاناتهم مع عدم تمكنهم من تأمين أدويتهم الدورية بشكل شهري وانقطاعها وخاصة مع عدم وجود بدائل وطنية لها، مؤكدين عدم إمكانيتهم شراء الأدوية الأجنبية البديلة لها نظراً لارتفاع أسعارها بشكل كبير يفوق قدرتهم الشرائية.

وأشار المشتكون إلى قيام بعض الصيادلة ببيع دواء غير متوافر بسعر يزيد على سعره الحقيقي غير آبهين بحاجة المريض.

من جانبه أكد نقيب صيادلة حمص الدكتور شادي طرابلسي لـ«الوطن» عدم وجود انقطاع بأي زمرة دوائية بالمحافظة وإنما قد يكون هناك انقطاع بصنف دوائي باسم تجاري معين إلا أن البدائل له متوافرة بأسماء شركات دوائية أخرى، موضحاً أنه لا يمكن القول إن هذه الزمرة الدوائية أو التركيبة العلمية لأي دواء مفقودة وغير متوافرة بالأسواق وإنما تكون هذه التركيبة العلمية نفسها متوافرة في صنف دوائي آخر منتج بشركة دوائية أخرى.

وبين أن هناك عدة معامل أدوية تنتج التراكيب الدوائية نفسها بأسماء تجارية مختلفة لكن في كثير من الأحيان يكون المريض معتاداً على اسم دواء معين وخاصة ما يتعلق بالأدوية المزمنة وعند تغيير الدواء له بدواء شبيه وبديل باسم شركة أخرى يرفض ويعتقد أنه غير متوافر.

وأشار إلى أنه في حال انقطاع أي صنف دوائي لا يكون فقط في محافظة حمص وإنما يكون على مستوى القطر، لافتاً إلى أن نسبة توافر الدواء حالياً في المحافظة يتراوح بين ٨٠ إلى ٨٥ بالمئة، وأنه في حال عدم توافر دواء معين يكون بسبب عدم توافر مادة أولية لإنتاجه في المعمل الدوائي.

وحول ارتفاع أسعار بعض الأصناف الدوائية وخاصة المتممات الغذائية مؤخراً بين طرابلسي أن هناك فرقاً بين الأدوية والمتممات حيث إن نشرة أسعار الأدوية تصدر من وزارة الصحة وفق معايير معينة ومحددة لجميع الأصناف الدوائية، وأما بالنسبة للمتممات فيتم تسعيرها من وزارة التجارة الداخلية بناءً على بيان الكلفة وهذه المتممات تصنف خارج الأدوية ولا علاقة لوزارة الصحة بتسعيرها.

ورداً على وجود أدوية مهربة في الكثير من صيدليات المحافظة قال طرابلسي: تتم متابعة هذا الأمر من خلال جولات لجنة شؤون الصيدليات وفي حال احتوت بعض الصيدليات على أدوية مهربة فتكون قليلة وليست حالات عامة باعتبار أن الأدوية متوافرة وطنياً، مؤكداً عدم ضبط النقابة أي صيدلية بالمحافظة تحوي دواء مهرباً منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه.

وأكد طرابلسي أن هناك انقطاعاً حاداً في حليب الأطفال بالمحافظة سابقاً وحالياً بدأ يتوافر بشكل تدريجي، وكما بالنسبة للأدوية فهناك الكثير من المواطنين يصرون على اسم تجاري لحليب أطفال معين مثل النان أو الكيكوز مع العلم أن هناك بدائل متوافرة في السوق مثل سويس لاك وبيبي في وغيرها، مشيراً إلى ارتفاع سعر حليب الأطفال بنسبة ضعفين ونصف خلال العام الجاري وهذا ما تسبب بقلة الطلب عليه مؤخراً.

وأشار رئيس النقابة إلى أن أي صيدلاني يبيع دواء بسعر يزيد على سعره بالنشرة أو أخفى دواء معيناً ما على المواطن سوى أن يتقدم بشكوى إلى النقابة أو لمديرية الصحة ليصار إلى تدقيقها والتحقيق بها وبناء على ذلك يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحسب القوانين والأنظمة، لافتاً إلى أن عدد الصيدليات التي تمت زيارتها خلال هذا العام ١٠٥ صيدليات وعدد الصيدليات المخالفة منها ١٠ صيدليات مخالفة بمخالفات متنوعة.

وبيّن طرابلسي أن إجمالي عدد الصيدليات القائمة والمفتوحة على مستوى المحافظة (مدينة وريفاً) حوالي ١١٠٠ صيدلية، مشيراً إلى أن مناوبات الصيادلة حالياً ليلية وليست خفارة وهي للساعة ١٢ ليلاً والخفارة حالياً فقط في صيدليات المشاق.

تراجع في زبائن التكاسي بطرطوس

أصحاب التكاسي: الـGPS أتى في ذروة قلة المخصصات وتراجع الطلب

| طرطوس- ربا أحمد

شكاوى بالجملة من أصحاب التكاسي بطرطوس وردت إلى جريدة «الوطن» بعد أن وصل عملهم إلى حالة مزرية وتراجع الطلب على التكاسي ولاسيما بعد الزيادة الأخيرة لسعر الطلب حيث ارتفع من ٤ آلاف ليرة في مدينة طرطوس إلى ٧ آلاف ليرة، ليعود وينخفض في الآونة الأخيرة بعد تراجع العمل إلى ٦ آلاف ليرة.

واشتكى عدد من أصحاب التكاسي من أن المئة ليتر بنزين خاسرة لهم لأنها لا تكفي عدة أيام فيلجأ السائقون إلى البنزين الحر، إضافة إلى أن أسعار قطع غيار السيارات أصبحت بأرقام فلكية يعجز عنها السائق مهما كانت أجرته كحال سعر زيت السيارات الذي ارتفع من ٨٠ ألفاً إلى ١٤٠ ألفاً وأجرة الدوزان من ألف ليرة إلى عشرة آلاف ليرة وسعر البطارية من ٢٤٠ ألف ليرة إلى ٦٠٠ ألف كحد أدنى، وقس على ذلك بقية القطع من دواليب وأحياناً حوادث وغيرها.

وأوضح السائقون أن مناوبات السرافيس أدت إلى ضعف شديد في العمل وتراجعه ليلاً إضافة إلى شركات النقل السريع الخاصة بالدراجات النارية التي أخذت كل طلبات توصيل الطعام وغيرها من عمل أصحاب التكاسي.

أحد السائقين أكد أن كل سيارة في مكتب التوصيل لا يتجاوز عملها أكثر من طلبين في اليوم، وهذا تراجع كبير نتيجة تراجع الطلب من المواطن غير القادر على سداد الأجرة.

لافتاً إلى أن المحافظة أمهلت السائقين إلى بداية الشهر القادم كمهلة نهائية لتركيب جهاز GPS الذي يبلغ ثمنه ٣٧٠ ألف ليرة، والذي سينتج عنه

دفع مبلغ ١٧ ألف ليرة كل ستة أشهر إضافة إلى رفع الضريبة السنوية.

الأمر الذي سيزيد الوضع سوءاً وفق ما أشاروا، ولاسيما أن معظمهم يقطن في القرى وليس من أهل المدينة وبالتالي تكلفة نقل ذهاباً وإياباً ستشكل عبئاً، إلى جانب كون المخصصات غير كافية.

وعليه توا صلت «الوطن» مع غازي يونس رئيس نقابة النقل البري بطرطوس الذي كشف أن كتاباً رفع بهذا الخصوص من النقابة إلى المكتب التنفيذي وهو قيد الدراسة، حيث يتضمن الكتاب كل التفاصيل والإشكالات في عمل أصحاب التكاسي بطرطوس سواء من قلة الكمية أم تكلفة جهاز GPS العالية، إلى جانب الكلف العالية لقطع السيارات والضريبة وغيرها.

وأشار إلى أن النقابة ليست صاحبة قرار، ولكن حاولت نقل صورة الوضع لأن زيادة الكميات المخصصة من البنزين قرارها محصور ما بين وزارة النفط، وعلى الجميع انتظار القرار.

وعند نقل الشكوى إلى عضو المكتب التنفيذي المختص آصف حسن حول صعوبة تركيب أصحاب التكاسي لجهاز GPS في هذه الظروف الصعبة وهذه الكلف، أكد أن القرار مركزي والمهلة تنتهي مع نهاية الشهر.

لافتاً إلى أنه وفقاً للقرار سيحصل السائق على مخصصاته وفق نظام التتبع وإلا فسيحرم منها وهي ٢٥ ليتراً كل ٦ أيام.

وعن إمكانية زيادة الكميات المخصصة، أوضح أن الأمر بيد رئاسة الحكومة ووزارة النفط وفقاً للتوريدات وتوافر الكميات.

البطاطا.. إنتاج وافر وصعوبات بالتصريف

الأسعار بين ١٥٠٠ و١٨٠٠ ليرة للكغ و«السورية للتجارة» تسوق من الفلاحين

| حماة- محمد أحمد خبازي

يُقبل أهالي محافظة حماة اليوم على شراء البطاطا «لحم الفقراء»، لكونها من أرخص المواد الغذائية التي يفضلها الأولاد وترغبها الأسرة بشكل عام، وتسد بها حاجتها من الطعام لعدة أيام بالأسبوع بأقل التكاليف!.

وبيّن مواطنون في حماة وسلمية لـ«الوطن» أنها تباع بين ١٥٠٠ – ١٨٠٠ ليرة للكيلو بالمفرق، ونحو ١٤٠٠ بـ«الشنتاية».

أما عن إنتاج المحافظة من البطاطا، فبيّن مدير زراعة حماة أشرف باكير لـ«الوطن» أنه وافر في هذا العام، فالمساحة المزروعة بمجال المديرية نحو ٢٩٠٠ هكتار، وإنتاجها المتوقع نحو ٩٠ ألف طن. وأوضح أن أماكن إنتاج البطاطا تتركز أكثر ما تتركز في خطاب وحلفايا بمساحات كبيرة، ثم بنسبة أقل في الربيعة ومصياف وسلمية.

وأكد باكير أن إنتاج هذا العام جيد وسليم من الأمراض حيث لم تسجل في الحقول أي أمراض أو أضرار.

من جانبه، بيّن مدير الإنتاج النباتي في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وفيق زروف لـ«الوطن» أن المساحة المزروعة بالبطاطا الربيعية بمنطقة الغاب نحو ٩٤٦ هكتاراً من أصل المساحة التي خططت الهيئة لزراعتها بالمناطق الآمنة والمقدرة بنحو ٢٠٠٠ هكتار، ومن المتوقع إنتاج أكثر من ٢٨ ألف طن.

ونظراً لهذا الإنتاج الوافر، وعدم قدرة الفلاحين على تصريفه، وجه محافظ حماة محمود زنبوعه بعد اطلاعه على عمليات قلع وجني المحصول في حقول خطاب والقرى المحيطة بها فرع السورية للتجارة بتسويق المحصول من الحقول مباشرة وبأسعار مناسبة للفلاح والمستهلك.

وبيّن مدير فرع السورية للتجارة حيدر اليوسف لـ«الوطن»، أنه خلال الشهر الماضي اشترى الفرع مابين ٣٠٠ – ٣٥٠ طناً من المزارعين بمختلف مناطق الإنتاج، وطرحت كميات منها في صالات حماة، وتم توريد كميات منها إلى فروع دمشق وريفها واللاذقية وطرطوس.

وأوضح أن الفرع بدأ يوم أمس بتنفيذ خطته باستجرار نحو ١٠٠٠ طن من البطاطا نوع «سبونتا» لتخزينها في وحدة تبريده، والبداية كانت من كرناز، وذلك لطرحها بفترة اقتطاعها بالشهرين التاسع والعاشر.

ولفت اليوسف إلى أن الفرع اشترى – ويشتري – إنتاج الفلاحين بأسعار تشجيعية من الحقول مباشرة، وهو ما يوفر عليهم أجور التحميل والتفريغ والنقل والعمولة فيما لو باعوا إنتاجهم للتجار في سوق الهال. وأشار إلى أن الفرع يختار الإنتاج الجيد لدعم الفلاحين ولتوفير مادة ممتازة للمستهلك أيضاً.

وتوقع ألا يتجاوز سعر الكيلو ٢٠٠٠ ليرة بفترة اقتطاعها لكون الإنتاج كبيراً.

• أرشيف

مئات طلبات الاستقالة من معلمين ومستخدمين

موجه تربوي: ضعف الرواتب يفرغ المدارس الحكومية من المدرسين لحساب القطاع الخاص

| السويداء -عبير صيموعة

تفاقمت معاناة المعلمين ممن جرى تكليفهم بعمليات التصحيح ضمن المراكز الامتحانية في السويداء من جراء عدم تخصيص الكثير منهم بوسائل للنقل تضمن تنقلهم من قراهم إلى مراكز التصحيح في المدينة مع عجزهم عن دفع الأجور التي تصل يومياً إلى ٣ و٤ آلاف ذهاباً وإياباً.

وأكد عدد منهم أن التزامهم بعمليات التصحيح تلك إنما هو من منطلق أخلاقي لرسالتهم التربوية السامية وإلا فإن الأجور والتعويضات مهما كانت مبالغها فإنها لا تعطي المعلم تعبه موازاة بتكاليف النقل.

وكشف أحد الموجهين التربويين من أصحاب الاختصاص ممن التقتهم «الوطن» في الشؤون القانونية في مديرية التربية بالسويداء أنه وأمام أجور النقل المرتفعة وتدني الرواتب والحوافز فإن كثيراً من الموجهين والمدرسين قاموا بتقديم استقالاتهم مسبقاً وينتظرون الحصول على قرار الموافقة، موضحاً أنه واحد من سبعة موجهين تقدموا مؤخراً بطلبات الاستقالة خلال الشهر الحالي. وأضاف: بعد خدمة ٢٨ عاماً بين التدريس والتوجيه بات عاجزاً عن دفع تكاليف الوصول إلى المراكز الامتحانية أو التنقل فيما بينها، مشيراً إلى أن تلويح وزير التربية ضمن قراراه الأخير بأن من لا يلتحق بالمراكز الامتحانية سواء بالمراقبة أم التصحيح فلن يحصل على أجره مع اعتبار هذه الفترة إجازة بلا راتب هو في حقيقته لا يعتبر خسارة للمعلم لأن عدم الحصول على الراتب أو الحصول عليه لتلك الفترة واحد لأن المعلم في حال استلم راتبه فسيذهب أجوراً للتنقلات.

بينما أكد عدد غير قليل من المدرسين أن قرار الوزير بمنع الاستقالات إلا بشروط ما هو إلا ظلم للمعلم وإهانة للعملية التربوية خاصة أنه ضمن الظروف الاقتصادية الخانقة فإن كثيراً من المعلمين باتوا عاجزين تماماً عن إكمال تدريس أبنائهم في الجامعات الحكومية رغم تفوقهم لعدم قدرتهم على تأمين متطلباتهم من تنقلات وأدوات تعليم، فضلاً عن المأكل والمشرب، مؤكدين أنهم ضمن هذه الظروف يكونون أمام إما إنصاف المعلمين وتحسين أوضاعهم المعيشية والرواتب أو السماح لهم بإنهاء خدماتهم ضمن القطاع التربوي بطريقة تليق بقداسة مهنتهم.

رئيس دائرة الامتحانات في مديرية التربية باسل مرشد أوضح لـ«الوطن» أن عمليات التصحيح في المراكز الخمسة في المحافظة تسير بدقة والتزام من جميع المعلمين ولم يتم تسجيل غياب إلا لبعض المعلمين الموجودين بقرى بعيدة عن المدينة وأيام محددة فقط لعدم قدرة الدائرة على تأمين النقل لجميع المعلمين إلا ضمن منطلقتي صلخد وشهبا، علماً أنه يتم السعي لمحاولة تأمين النقل على عدد من الخطوط في القادم من الأيام، مشيراً إلى أنه تم الانتهاء من تصحيح مادة الاجتماعيات لشهادة التعليم الأساسي.

بدورها رئيسة الشؤون القانونية في مديرية التربية بالسويداء أماني العريضة لم تنف لـ«الوطن» وجود المئات من طلبات الاستقالات ضمن القطاع التربوي من موجهين ومدرسين وحتى مستخدمين، وأن طلبات الاستقالة وإنهاء الخدمة للمعلمين ازدادت بوتيرة ملحوظة منذ بداية العام الدراسي الحالي، موضحة أنه تمت الموافقة على أكثر من ٣٠٠ استقالة من تلك الطلبات منها ٧٠ استقالة تقاعد وإنهاء خدمة وعشرات الطلبات التي تصنف بحكم المستقيل وهي لمدرسين معظمهم ممن قدموا إجازات أو طلبات استيداع خارج القطر وانتهت الفترة المطلوبة ولم يعودوا على رأس عملهم ومنهم من تقدم بطلب الاستقالة ولم يحصل على الموافقة وانقطع عن العمل التدريسي أو الإداري لأكثر من ١٥ يوماً متواصلاً أو ٣٠ يوماً متقطعة.

بينما أشار أحد الموجهين التربويين لـ«الوطن» (الذي اعتبر نفسه وعلى حد قوله بحكم المستقيل) لأنه لم يحصل على قرار الاستقالة لكنه انقطع عن العمل التربوي إلى أن إبقاء القطاع التربوي ضمن هذه الآلية والذهنية في التعاطي من أصحاب القرار كان أهم الأسباب التي أدت إلى التقدم بالاستقالات والبحث عن فرص عمل مجدية مادياً، إضافة إلى التوجه إلى التعليم في القطاع الخاص خاصة أن الرواتب والأجور تبدأ ضمن المدارس الافتراضية من ٤٠٠ ألف ليرة وصولاً إلى راتب مليون ليرة، مشيراً إلى وجود ١٣ مدرسة افتراضية ومدرستين قيد الترخيص على ساحة المحافظة.

ورأى أن هذه المدارس كانت كفيلة بتوجه معظم المدرسين وخاصة أصحاب الاختصاصات العلمية إليها، الأمر الذي جعل من مدارسنا الحكومية الخاسر الأكبر بعد فقدانها تلك الكوادر، فضلاً عن خسارة التلاميذ لتلك الكوادر بعد إفراغها من القطاع العام لمصلحة الخاص، الأمر الذي يؤكد بالضرورة أن العملية التربوية تتجه إلى الخصخصة وإن لم تتم إعادة النظر بالقرارات التي يتم اتخاذها، إضافة إلى اتخاذ القرارات التي ترفع وتحسن من واقع التعليم والمعلم فإن النتيجة كارثية ضمن التعليم الحكومي.